ASJP Algerian Scientific Journal Platform

مجلة الونشريس للدراسات التاريخية

ISSN: 2800 - 1346
EISSN: 2830-8387
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/820

مجلة الونشريس للدراسات التاريخية

المجلد: 01، العدد: 02	ذي الحجة 1443هـ/جويلية 2022م	الصفحات: 09-22

نماذج من الوثائق الأرشيفية المحلية وأهمية توظيفها في الدراسات التاريخية

Examples of local archival documents and the importance of employing them in historical studies

ممدوح بومخيلة *

جامعة وهران1 (الجزائر)

boumkhilamemdouh@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الإرسال
2022/04/29
تاريخ القبول
2022/05/14

الكلمات المفتاحية:
التاريخ الوطني؛
الدراسات التاريخية؛
الوثائق المحلية؛
الأرشيف الوطني؛
الوثائق الأرشيفية.

الملخص:

يكاد تاريخ الجزائر كله مؤرخا بالمصادر الفرنسية وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى محاولة إعادة كتابة تاريخ الجزائر اعتمادا على الوثائق المحلية الجزائرية من خلال استكشافها واستعمالها في الدراسات التاريخية، وهذه المسالة ليست جديدة على الباحثين؛ حيث يشتكون دائما من قلتها حينما يشرعون للكتابة عن تاريخ الجزائر، وبتالي من الواجب علينا نحن اليوم كباحثين جدد أن نجتهد لاكتشاف تلك الوثائق المحلية واستعمالها بدل التوقف عند المصادر الفرنسية الجاهزة والسهلة الاستعمال نسبيا حتى لا نقع في عملية تكرار ما كتبه الباحثين السابقين، وإذا كان هذا هو السبب الذي دفعني هنا لاتخاذ هذا الاتجاه في دراستي هذه فإن ما تحتوه من معلومات قد تكون قليلة في نظر القراء ولكنها ستلفت انتباه الباحثين إلى أهمية الوثائق الأرشيفية المحلية التي في اعتقادي أن فيها كل الفائدة لخدمة تاريخنا، وليس هدفي من هذه الدراسة إلا الرغبة في أنقاض بعض الوثائق المحلية من الضياع والتلف وخارجها من رفوفها المظلمة إلى عالم النور بنشرها في الأبحاث العلمية.

Article info

Received:
2022/04/29
Accepted:
2022/05/14

Abstract:

Almost the entire history of Algeria is dated from French sources, and this is what prompted some historians to try to rewrite the history of Algeria based on local Algerian documents through their exploration and use in historical studies. Therefore, it is incumbent upon us today as new scholars to strive to discover and use these local documents rather than stop at the ready-made and relatively easy-

* المؤلف المرسل

to-use French sources so as not to fall into the process of duplicating what previous scholars wrote, and if that is the reason why you are doing it here, then this tendency has been confirmed in my study, and the information in my study may be little in the eyes of the readers, but the thing is nostalgia for the importance of typical archival documents, which I think is not in the interest of much history, and my aim Not the study, but the desire for the ruins of local sources from loss and damage, and came out of the shelves of the bite in the world of Tony published in scientific papers.

Key words:
national history; historical studies; local documents; national archives; archival documents.

مقدمة:

لقد وجه أبو القاسم سعد الله في كتابه أبحاث وراء في تاريخ الجزائر الجزء الرابع دعوة إلى كافة المؤرخين ولاسيما طلاب التاريخ إلى إعادة النظر في المعطيات التاريخية التي يقدمها الآخرون عنا، وإلى التسلح بالمناهج العلمية لمواجهة تحديات المستقبل قائلا "إذا كان من حسن حظ القارئ العربي في المشرق أنه لا يقرأ عادة إلا ما كتبه علماء بلاده، فإنه من سوء حظ القارئ المغاربي عموما والجزائري خصوصا أنه قلما يقرأ التاريخ بأقلام علماء بلاده، فمدرسة التاريخ المكتوب بالعربية في الجزائر مثلا ما تزال في طور التكوين" ولكن هذه ليست دعوة منه لغلق الأبواب على ما كتبه الآخرون عنا ولا احتكار التاريخ من قبل أخر أو فئة، ولكنها فقط دعوة منه إلى أن يتحصن القارئ في الجزائر بشخصيته الحضارية ثم ينطلق في ميدان المعرفة دون عقدة.

وعلى هذا الأساس ترتكز إشكالية دراستنا على معالجة عينات من الوثائق الأرشيفية المحلية وإثبات مدى إمكانية الاستفادة منها في الدراسات التاريخية؟

أهداف الدراسة:

ـ وضع بين أيدي القراء بعض الوثائق الأرشيفية عن تاريخ الجزائر.

ـ الرغبة في توظيف وثائق جديدة في الدراسات التاريخية.

ـ إبراز أهمية الوثائق المحلية في إثبات الحقائق والأحداث التاريخية.

1- النموذج الأول: رسالة من جماعة عرش بني ورتلان إلى حاكم عمالة قسنطينة

1.1. التعريف بالوثيقة (الشكل والمضمون)

هي عبارة عن شكوى من قبل جماعة عرش بني ورتلان التابع لدائرة سطيف إلى حاكم عمالة قسنطينة ضد قائدهم سي محمد الطاهر أكتوف الذي فرض عليهم ضرائب من أجل توسيع بناء برج عرَّاصة الواقع في وسط العرش، وهذه الوثيقة محفوظة في أرشيف قسنطينة سلسلة Communales de L' Ancien Departement de Constantin (Est Algerien) العلبة رقم 315[1].

دُونت هذه الوثيقة بدون ذكر تاريخ، وقد جاءت على شكل تعليمات توضح حيثيات الشكوى، كما ورد فيها أسماء الشخصيات التي أمضت على هذه الوثيقة وهم: محمد بن لعلام، بزيد بن معيطوش، عيسى بن علي، الطاهر بن سي عمر، أحمد بن يحي، العربي بن محمد، سي السعيد بن الموهوب، الحاج بوسعيد، محمد بن يوسف، سليمان بن رزو الله، الطاهر بن عمار[2].

2.1. محتوى الوثيقة

تتناول هذه الوثيقة موضوع الضرائب التي كان يفرضها بعض القياد الذين عينتهم الإدارة الفرنسية على عرش بني ورتلان التابع لدائرة سطيف، مثلما فعل معهم سي محمد الطاهر أكتوب، مما دفع شيوخ وكبار هذا العرش لرفع شكوى ضده إلى حاكم قسنطينة، وكان سبب المباشر في رفعهم للشكوى أرغمهم على دفع 10 ألف فرنك لتوسيع بناء برج بلدة عرَّاصة[3].

تحتوي هذه الشكوى على مجموعة من توصيات تم تطبيقها في عرش بني ورتلان وكلها تقريبا تدور حول حيثيات بناء هذا البرج وأهم المشاكل التي اعترضتهم نتيجة تصرفات المتهورة من القياد الذين أشرفوا على قيادة العرش[4] وقد أشارت هذه الوثيقة إلى ثلاثة منهم وهم:

أ ــ بن سعيد بن النصر الذي كان متفقا نوعا ما معهم في قضية بناء البرج، وبعد أن تم فصله من قيادة العرش قدم شكوى إلى حاكم دائرة سطيف لتعويضه عن

الخسائر المادية التي قدمها لبناء البرج، ولكن بعد إجراء تحقيق في القضية تبين أن تكاليف البناء كانت من أرباب العرش ولم يصرف عليه شيء[5].

ب ــ محمد بن الموهوب الذي تم تعينه على قيادة العرش بعد فصل بن سعيد بن النصر؛ فقد طلب من أهالي العرش منح له بعض قطع من الأراضي المجاورة للبرج لتوسيع مرافقه، إلا أنه قام بتحويلها إلى ممتلكاته الخاصة، ولما تفطن كبار العرش لتصرفه هذا رفعوا شكوى ضده فتم عزله مباشرة[6].

ج ــ سي محمد الطاهر أكتوف والذي تم تعيينه في مكان محمد بن الموهوب قائدا للعرش، أجبر هذا القائد أهالي العرش على دفع 10 ألف فرنك لتوسيع مشروع البرج بإنشاء مرافقا له ولكنه صرف تلك الأموال على عياله وإتباعه مما دفع جماعة العرش إلى رفع شكوى ضده إلى حاكم قسنطينة الذي أمر بدوره السلطات الفرنسية في سطيف لتحقيق في القضية، وبعد تأكد من صحتها تم فصله وفرض عليه غرامة مالية قدرت ب 6000 فرنك[7].

3.1. ما يُستفاد من الوثيقة

ــ أن هذه الوثيقة جاءت من أجل تصحيح بعض الوقائع الوطنية وإبراز المواقف على حقيقتها، وهذا يُعتبر أمرا مهم في الدراسات التاريخية لفهم العلاقات التي كانت تربط بين الإدارة الفرنسية والأهالي.

ــ أن هذه الوثيقة تكشف نجاح السلطات الفرنسية في إنشاء أبراج عسكرية في مختلف ربوع الجزائر بدون تكلفة، وتوكيل مهمتها للقياد المحليين الذين كانوا يفرضون ضرائب على الأهالي لبنائها؛ حيث يتم إنشاء هذه الأبراج في مواقع إستراتيجية تسمح بمراقبة تحركات الأهالي وكبح أي مقاومة.

ــ أن ما يلفت الانتباه في هذه الوثيقة سياسة فرنسا في تعيين رؤساء الأعراش من القياد الذين لا تربطهم أية صلة بهم ومعظمهم غرباء عن الأعراش التي يشرفون على

قيادتها؛ حيث يتم جلبهم من أعراش أخرى مما يُسبب في حدوث العديد من النزاعات بين أبناء العرش ورؤسائهم، وهذا يدخل ضمن سياسة فرنسا في إدارة الأعراش من أجل إبعادهم عن فكرة المقاومة وإغراقها في النزاعات الداخلية.

ـ من خلال الوثيقة نستنتج أن السلطات الفرنسية كانت تُعيين قياد لا يؤمنون بالقضية الوطنية وليس لهم نوايا في خدمة وطنهم ولا أهداف غير تحقيق طموحاتهم الشخصية، لذلك كانت الإدارة الفرنسية تستخدمهم وفق رؤية واضحة المعالم بالنسبة لها؛ حيث بمجرد تحقيق مأربها تتخلص منهم.

2- النموذج الثاني: رسالة من شيخ دوار أمسيل الحاج الطيب بن محمد بن سالم إلى الوالي العام للأقاليم الجزائر في 08 ماي 1914م.

1.2. التعريف بالوثيقة (الشكل والمضمون)

هي عبارة عن رسالة من قبل المدعو الحاج الطيب بن محمد بن سالم الساكن من دوار لمسيل التابع لمروانة دائرة باتنة إلى الوالي العام بالأقاليم الجزائر، ويبدو لنا من خلال الوثيقة أنه رئيس الفلاحين في مروانة، عثرنا على هذه الوثيقة في الأرشيف الوطني بئر خادم ضمن السلسلة 12E العلبة رقم 12E/1126، دونت هذه الوثيقة بخط واضح وجميل، أزرق اللون وفي جانبها الأيمن توقيع مع ذكر التاريخ[8].

2.2. محتوى الوثيقة

تتناول هذه الوثيقة موضوع الأراضي المخصصة للنشاطات الفلاحية التي كانت السلطات الفرنسية تمنحها للفلاحين في دائرة باتنة عن طريق عقود الكراء، ونظرا لارتفاع تكاليف الكراء رفع المدعو الطيب بن محمد بن سالم الساكن من دوار أمسيل نواحي مروانة شكوى إلى الوالي العام بأقاليم الجزائر يُوضح فيها معانات الفلاحين في استصلاح الأراضي التي يمارسون فيها نشاطاتهم الفلاحية والخسائر الناجمة عنها[9].

تُبين هذه الوثيقة أن الأراضي التي مُنحت له عن طريق عقد الكراء لمدة 20 سنة كانت قاحلة، وقد كلفته لاستصلاحها 10 ألف فرنك لتصبح صالحة لزراعة بعد أن بناء مسكن فيها وحفر بئر لممارسة نشاطاته الفلاحية، ونظرا لعدم قدرته على دفع تكاليف الكراء في وقتها المحدد أصدرت السلطات الفرنسية في باتنة قرار نزعها منه مما سبب له خسارة كبيرة إذ أنه لا يملك ملجأ ولا مسكن سواها، وهذا ما أجبره إلى مراسلة الوالي العام بأقاليم الجزائر راجيا منه إنصافه في هذه القضية حسب ما ينص عليه القانون[10].

3.2. ما يُستفاد من الوثيقة

_ على الرغم أن هذه الوثيقة ليست لها أهمية تاريخية، ولكنها تُعبر عن حادثة من حوادث تاريخنا، فهي غير مُهمة من حيث مضمون أحداثها لكنها بالمقابل تحمل لنا معلومات تخص مظهر من مظاهر السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي، وتساهم في إحيائه واستخلاص الدروس، ولهذه الأسباب اعتبرناها هامة وجديرة بالدراسة لأنها تُضيف الجديد وتسلط الضوء على مرحلة هامة من تاريخ الجزائر.

_ أن الوثيقة توضح فقدان الفلاح الجزائري أرضه بفعل السياسة الفرنسية التي كانت تسعى لتحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها؛ فقد تعرض مُعظم الفلاحين للطرد من أراضيهم كعقاب لهم بعد تأخيرهم عن دفع الضرائب، وهذا ما زاد من بؤس وشقاء الفلاح الجزائري فأصبح خادما لدى المستعمر بعدما كان سيدا على أرضه.

_ أن هذه الوثيقة تثبت فاعلية الضرائب في قهر الفلاح الجزائري، فقد اعتمدت عليها الإدارة الفرنسية بشكل رسمي كوسيلة لإجباره على دفع مختلف الضرائب مثل: ضريبة العشور، الزكاة، اللزمة ...الخ، ومع مرور الوقت جعلتها ركيزة أساسية من ركائزها الاقتصادية.

_ أن هذه الوثيقة تُبين وجود تناقض واضح في سياسة فرنسا في حل القضايا المتواجدة على أرض الجزائر، خصوصا بين السلطة العليا وإدارتها في الأقاليم، وهو ما يجعلنا نفسر حسب الوثيقة أن مُعظم الإدارات الفرنسية في الجزائر كانت تصدر قرارات من أراءها الخاصة بدون استشارت السلطة العليا، وما يؤكد ذلك ما ورد في الوثيقة.

3- النموذج الثالث: رسالة من الشيخ تلمسان عبد القادر إلى رئيس الشؤون السياسية بعمالة وهران في 12 ماي 1941م.

1.3. التعريف بالوثيقة (الشكل والمضمون)

هي عبارة عن رسالة من قبل شيخ مدينة تلمسان المدعو عبد القادر إلى رئيس الشؤون السياسية في عمالة وهران، عثرنا على هذه الوثيقة في أرشيف وهران ضمن السلسلة (I) العلبة رقم (I22) وهي تقع في صفحتين وقد دونت بخط غير واضح نوعا ما يصعب قراءة بعض عبارتها[11].

تتناول هذه الوثيقة رحلة وفد تلمسان إلى المغرب للمشاركة في المؤتمر الذي ستعقده زاوية الكتانية في مدينة فاس، وقد ورد فيها أسماء بعض الشخصيات الغير المعروفة في المصادر التاريخية رغم كونهم من صُناع الأحداث في تلك الفترة أمثال: الأستاذ نقيش (رئيس الجيوش بالمغرب)، المعزي شيخ محمد (رئيس الوزارة بالمغرب)، الشيخ محمد العشعاش (رئيس الوفد التلمساني)[12].

2.3. محتوى الوثيقة

هذه الوثيقة من ضمن الوثائق التي تتناول الرحالات العلمية والثقافية التي كانت تُقام بين الزوايا والجمعيات الخيرية سواء داخل الوطن أو مع الدول المجاورة، تدور حيثياتها حول رحلة وفد من تلمسان يتكون من 117 عضو يترأسهم الشيخ محمد العشعاش إلى مدينة فاس المغربية، وتنقسم هذه الوثيقة إلى شقين الأول يتناول مدة الرحلة ومراحلها، والثاني يتناول مجريات أحداث المؤتمر[13].

لقد جاء في هذه الوثيقة عدة تفاصيل حول هذه الرحلة مُبينة أهم مجرياتها بنوع من الدقة كإشارة إلى مواقيت انطلاق الرحلة والمحطات التوقف مثلا **"وكان خروجهم من تلمسان يوم 24 أفريل المنصرم صُحبة راسهم المسمى العشعاش شيخ محمد، وكان ذهابهم في القطار وقت 12:55 من تلمسان إلى فاس، ووصلوا يوم 25 أفريل وقت 07:15 صباحا، ونزلوا في محطة باب فتوح، وهناك وجدوا نحو 25 رجل لملاقاتهم، ووجدوا عربة الشيخ الكتاني في انتظارهم"** وهذا ما يبين لنا دقة المعلومات والتفاصيل في الوثيقة[14].

وبعد انطلاق فعاليات المؤتمر قام مقدم زاوية الكتانية الشيخ النجاري بإلقاء خُطبة عرف فيها كل الحاضرين وبين أسباب عقد هذا المؤتمر، وتكلم عن القضايا الثقافة الإسلامية ودور الزوايا والجمعيات الخيرية في مساعدة فقراء[15].

أما الخُطبة الثانية كانت مخصصة لتناول القضايا الدينية مثل: أحكام قراءة القران وأشعار المدح المحمدية، وقد حضر فعاليات هذا المؤتمر إلى جانب الوفد التلمساني ورجال زاوية الكتانية شخصيات مغربية مُهمة مثل: المعزي شيخ محمد رئيس الوزارة بالمغربية، وقاضي المدينة وبعض القياد العسكريين في المغرب[16].

بعد انتهاء فعاليات المؤتمر تم منح للوفد التلمساني عشرة أيام في المغرب لراحة والاستجمام وفقا لطلب رئيس الشؤون السياسية في عمالة وهران، إلا أن رئيس الوفد طلب خمسة أيام إضافية حتى يتمكنوا من زيارة بعض الأماكن للتعرف على البلاد فكان لهم ما أردوا، وما يوضع ذلك في الوثيقة ما قاله الأستاذ نقيش رئيس الجيوش في المغرب **"أيها التلمسانيون ستمكثون بأرض المغرب عشرة أيام بحسب ما طلب لكم نائب عامل العمالة؛ فعند هذا طلب منه العشعاش زيادة خمسة أيام فوفاه مرامه"** حيث قاموا خلال هذه الفترة بعدة زيارات مثل: زيارتهم لمسجد مولاي إدريس أين صلوا فيه

صلاة الجمعة كذلك قاموا بزيارة عدة أسواق في المغرب وشراء منها بعض الحاجيات، وهذا قبل عودتهم إلى تلمسان[17].

3.3. ما يُستفاد من الوثيقة

_ هذه وثيقة جديدة تضاف إلى الوثائق الأرشيفية الأخرى التي تتحدث عن فترة من فترات تاريخنا في القرن العشرين، وتضئ بعض جوانبه الغامضة، فقد قدمت لنا معلومات قيمة عن بعض النشاطات رجال الدين خارج الوطن، كما تُقدم صورة صادقة عن ظروف تلك المرحلة دون أن تغفل دور الزوايا والمدارس في توعية المواطنين للوقوف في وجه المستعمر.

_ أن الوثيقة تبين تشديد الرقابة على المؤسسات الدينية والتعليمية في الجزائر مثل: المدارس، المساجد، الزوايا؛ حيث كانت السلطات الفرنسية تشترط ترخيص والموافقة من إداراتها قبل قيام بأي نشاط مُعين، والقصد من وراء هذا الإجراء معرفة الغاية من هذه النشاطات.

_ من خلال الوثيقة نلاحظ ربط الدين بالإدارة الاستعمارية مباشرة، ولهذا صارت الإدارة الفرنسية هي التي تسمح أو تمنع القيام بأي نشاط وبالتالي أصبح رجال الدين وشيوخ الزوايا يعملون وفق التعليمات والقوانين الفرنسية، ولا يمكن لأي رجل ديني أن ينال أي رضا إلا إذا ظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا لأوامرها.

_ أن المعطيات الواردة في الوثيقة تعكس المستوى الثقافي في المجتمع الجزائر وتنظيم المحكم من طرف العلماء والأئمة في مختلف المؤسسات الدينية والثقافية، خاصة في المدن الساحلية مثل مدينة تلمسان التي كانت بها كُبريات المراكز الإسلامية كمسجد المنصورة ومسجد سيدي السنوسي، بالإضافة إلى المدارس والزوايا القرآنية مثل المدرسة التَشفينية ومدرسة سيدي بومدين وزاوية أبو الحسن وزاوية المولى الطيب.

خاتمة:

انطلاقًا مما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

_ أن الوثائق الأرشيفية المحلية مصدرا لا غنى عنه، ومادة أساسية في الدراسات التاريخية إذ تسمح للمؤرخ أن يدرس أعماق المجتمعات ليرى خلاياه الاجتماعية المختلفة، وبالتالي يكون أكثر فهم لحياة أفرادها الخاصة والعامة على حقيقتها وتعكس له صورة الماضي بكل ما فيه.

_ أن الوثائق المحلية التي تم جمعها بشكل عفوي ونتيجة الصدفة ولم توجد في الأصل ليكون لها قيمة، والعلم يثبت أن الوثائق التي تم جمعها صدفة وبشكل غير مقصود يكون مضمونها أقرب للحقيقة، وهذا هو حال الوثائق المحلية خاصة تلك المتواجدة داخل المناطق التي جرت بها الأحداث غير أنها مازالت بعيدة المنال بل هي في أحيان كثيرة على وشك الإتلاف والضياع وإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، وهذه الوثائق التي قدمنها هنا لا تساوي قطرة من وثائق المحلية التي تُعتبر من المنابع الأساسية في كتابة التاريخ الوطني.

_ أن فهم تاريخنا الوطني واستيعابه والإحساس به يتوقف على قراءة النص الأصلي في لغته وعباراته وأسلوبه وحرارته الأولى، وهذا ما ينطبق على الوثائق المحلية التي أصبح نشر كل ما يتصل بها ضرورة ملحة يمليها الواجب الوطني وتفرضها المسؤولية العلمية.

ملاحق:

الملحق رقم 01:

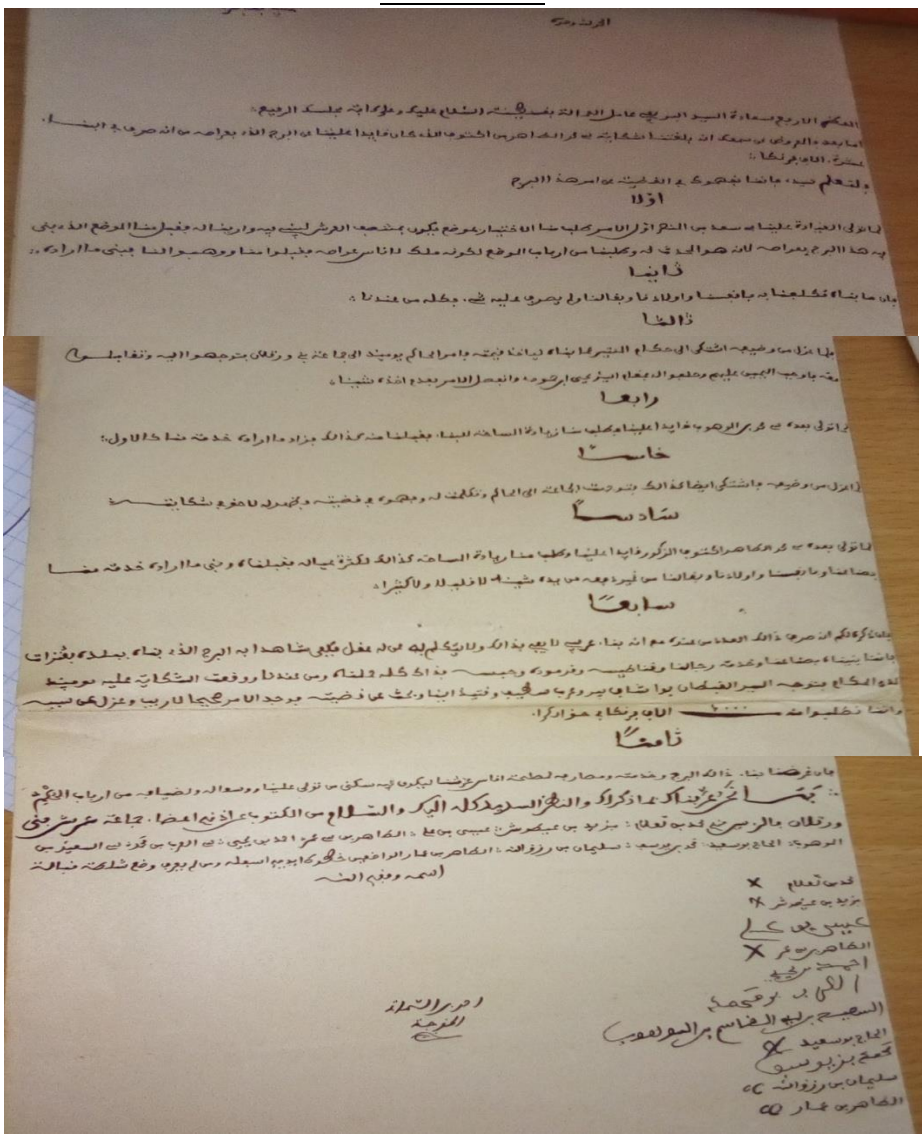

النص الأصلي لنموذج الأول.

_Archives de la Wilaya de Constantine, (1881-1914), Série-Communales de L' Ancien Departement de Constantin (Est Algerien), Carton N° 315 Commune Mixte Guergour.

الملحق رقم 02:

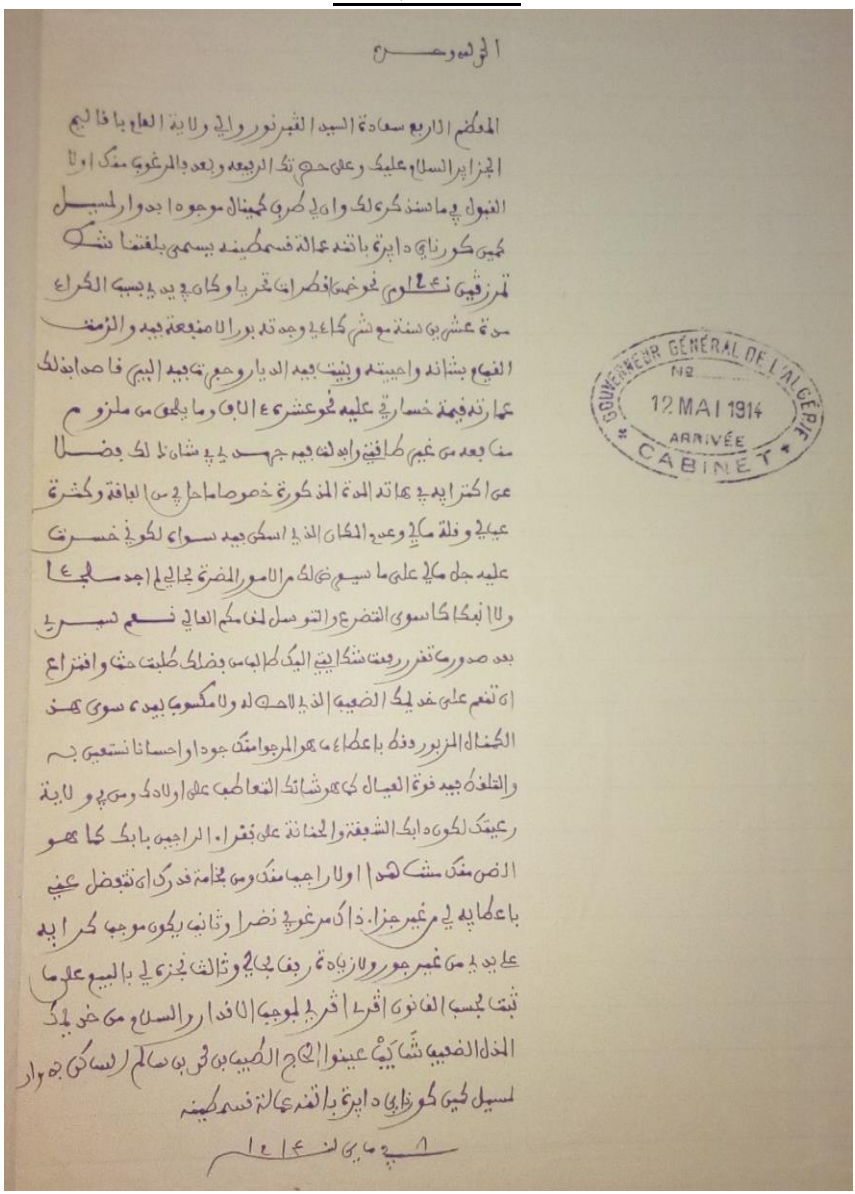

النص الأصلي لنموذج الثاني.

_Archives Nationals de l'Alegrie, (1862-1923), Série 12E - Eaux et Forêts, Carton N° 12E/1126 Forêts domaniale de Bellezma.

الملحق رقم 03:

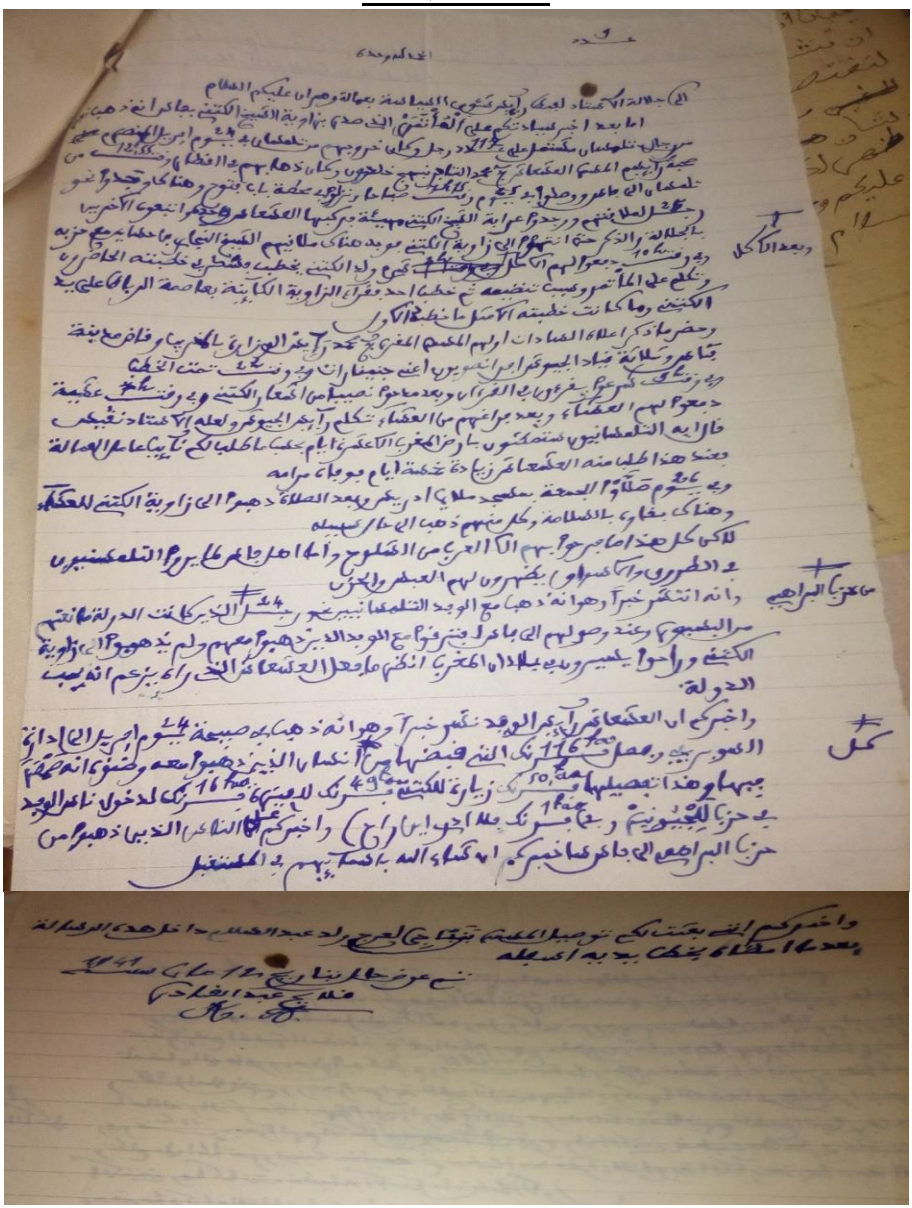

النص الأصلي لنموذج الثالث.

_Archives Wilaya d' Oran, (1945-1955), Série (I) affaires Musulmanes, Carton (I22) Associatons et congres d' etudiants rapports et informations.

الهوامش:

1 _ Archives de la Wilaya de Constantine, (1881-1914), Série-Communales de L' Ancien Département de Constantin (Est Algérien), Carton N° 315 Commune Mixte Guergour.

2 _ يُنظر الملحق رقم 01.

3 _ Archives de la Wilaya de Constantine, (1881-1914), Op, Cit.
4 _ Ibid.
5 _ Ibid.
6 _ Ibid.
7 _ Ibid.
8 _ Archives Nationals de l'Algérie, (1862-1923), Série 12E - Eaux et Forêts, Carton N° 12E/1126 Forêts domaniale de Bellezma.

9 _ يُنظر الملحق رقم 02.

10 _ Archives Nationals de l'Algérie, (1862-1923),Op, Cit.
11 _ Archives Wilaya d' Oran, (1945-1955), Série (I) affaires Musulmanes, Carton (I22) Associations et congres d' étudiants rapports et informations.

12 _ يُنظر الملحق رقم 03.

13 _ Archives Wilaya d' Oran, (1945-1955), Série (I) affaires Musulmanes, Op, Cit.
14 _ Ibid.
15 _ Ibid.
16 _ Ibid.
17 _ Ibid.